

«الشؤون» تقترح إدخال تعديلات جوهرية على «المساعدات»

- «حالات تعاني ظروفًا قهرية ورُفضت لعدم انطباق مواد القانون عليها»
- معايير واضحة لـ «النكبات الخاصة»... والصرف بناء على موافقة اللجنة

جورج عاطف

اقترحت «الشؤون» إمكانية صرف المساعدة للمفرج عنهم، ممن تمّ تسريحهم من العمل أثناء دخولهم السجن، وترتّب على ذلك رصد مديونية من جهة عمله المسّرح منها، ولا يستطيع جراء هذه المديونية إنهاء خدماته وتقديم طلب للعمل لدى أي جهة أخرى لعدم قدرته على إبراء ذمته.

إمكانية الصرف للأسر الصادر ضد عائلها أحكام قضائية وامتنع عن التنفيذ

علمت «الجريدة» أن لجنة المساعدات العامة في وزارة الشؤون الاجتماعية أعدت مذكرة وافية، للعرض على وكيل الوزارة من ثم الوزير، تضمنت إدخال تعديلات جوهرية على بعض مواد قانون المساعدات العامة ولائحته التنفيذية، بما يضمن تسهيل وصولها إلى مستحقيها، ومدّ يد العون لكل مواطن يعاني ظروفًا اجتماعية ومالية صعبة تجعله في حاجة ماسة إلى صرفها. ووفقاً للمذكرة، فإنه في أعقاب درس القرار رقم 44/ لسنة 2021، الصادر بشأن اللائحة التنفيذية للقانون 12/ 2011 بشأن المساعدات العامة، لمدة عام كامل تبين لإدارة الرعاية الأسرية بالوزارة، ولجنة المساعدات العامة، وجود بعض الحالات التي تعاني ظروفًا قهرية تجعلها في أمس الحاجة إلى المساعدة، وتم رفضها لعدم انطباق مواد القانون عليها، مما يستدعي إعادة النظر بالقانون واللائحة.

«النكبات الخاصة»

وأشارت المذكرة إلى ضرورة تعديل البند (أ) من المادة 3 من قانون المساعدات الخاص

باستثناء الوزير لتصبح (الأسرة أو الأفراد الكويتيين الذين يعانون ظروف قهرية)، ووضع مفهوم للظروف القهرية باستثناء الوزير، تنفيذاً لملاحظة ديوان المحاسبة بوضع مفهوم واضح لها لتكون «الفرد أو الأسرة الذين لا تنطبق عليهم أي فئة من الفئات المذكورة في القانون والمرسوم رقم 23/2013 ويعانون ظروفًا قهرية تمنعهم من العمل، ولا دخل لهم أو يكون دخلهم أو

أسرة - الذي تجاوز عمره 50 عاماً ولم تتوفر له فرصة عمل، رغم تسجيله في ديوان الخدمة المدنية).

مساعدة أم الأيتام

كما لفتت المذكرة إلى ضرورة استقلال أم الأيتام (أرملة، مطلقة) مستحقة المساعدة، بمساعدتها دون خصم دخلها من المساعدة المقدّمة للأبناء أسوة بالأم العاملة التي لا يُخصم من دخلها،

لكونها غير مستحقة للمساعدة لوجود دخل أعلى من القيمة المقررة حال تقديمها طلب المساعدة، مع إمكانية صرف مساعدة للأسر الصادر ضد عائلها أحكام قضائية أو غرامات مالية ما لم يعاقب بحجز حريته عن التنفيذ أو هرب إلى خارج البلاد، وتعاني أسرته ظروفًا قهرية (حيث تقتصر المساعدات حالياً على من حجزت حرية عائلها فقط).

كما أشارت المذكرة إلى إمكانية صرف المساعدة للمفرج عنهم، ممن تمّ تسريحهم من العمل أثناء دخولهم إلى السجن، وترتّب على ذلك رصد مديونية من جهة عمله المسّرح منها، ولا يستطيع جراء هذه المديونية إنهاء خدماته وتقديم طلب للعمل لدى أي جهة أخرى لعدم قدرته على إبراء ذمته. وبين المواد أيضاً المراد تعديلها، الاستثناء من شرط التسجيل في ديوان الخدمة المدنية لفئة العجز المادي لحديث التخرج المتزوج، الذي أنهى دراسته بالخارج على نفقة الدولة كعينة خارجية، ولم يتسلم شهادة التخرج لعدم الانتهاء من تصديقها من المكتب الثقافي التابع لوزارة الخارجية، وكذلك من وزارة التعليم العالي، مما يصعب عليه التسجيل لدى الديوان أو الهيئة العامة للقوى العاملة - قطاع العمالة الوطنية، حيث اقترحت المذكرة صرف مساعدة اجتماعية له ولأسرته لمدة تتراوح بين 3 و6 أشهر إلى حين تصديق شهادته وقدرته على التسجيل لدى الديوان، مع متابعة الوحدة الاجتماعية التي يتبعها لحالته.

الشريعان: 30008 مسنين يستفيدون من بطاقة أولوية

اليوم العالمي للمسنين: «تشارك أباءنا وأمهاتنا من كبار السن في يومهم العالمي السنوي، حيث يحتفل العالم في الأول من أكتوبر سنوياً بهذا اليوم الذي يهدف إلى تعزيز دور المسنين في المجتمع والتوعية بأهمية الرعاية الصحية والنفسية لكبار السن والحد من العنف اتجاههم وإساءة معاملتهم».

وأضاف: «لقد تم إنشاء أندية كبار السن لشغل أوقات فراغهم والاستفادة من خبراتهم، وتفعيل دورهم في المجتمع، كما حرصت الوزارة على توفير السكن اللائق والرعاية الصحية والاجتماعية للذين لا عائل لهم من خلال الرعاية الإيوائية التي

أكد وزير التجارة والصناعة، وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية فهد الشريعان أن الكويت من الدول التي تولي اهتماماً بالغاً بكبار السن من خلال ما نصت عليه المادة 11 من الدستور، والقانون رقم 18 لسنة 2016، الصادر بشأن الرعاية الاجتماعية للمسنين، الذي يوفر الرعاية الطبية والاجتماعية والنفسية والترفيهية بالتعاون مع أسر كبار السن، وعبر الخدمات التي تقدمها إدارة رعاية المسنين من خلال مراكز الخدمة المتنقلة في جميع المحافظات التي تخدم نحو 3363 مسناً ومسنّة في منازلهم. وقال الشريعان، في كلمة بمناسبة

تحتضن 19 مسناً من النساء والرجال، لافتاً إلى أن عدد كبار السن المستفيدين من بطاقة أولوية يزيد على 30008 مسنين، كما بلغ عدد المستفيدين من لوحات المركبات المخصصة لمواقف كبار السن 2735 لوحة. وتابع: «نسعى جاهدين لتقديم خدمات أفضل للمسنين تشعّره بالآمان والسعادة والتمتع بالصحة والقدرة على القيام بمختلف أنشطتهم الاجتماعية، بما يتناسب مع رغباتهم وإمكاناتهم»، شاكراً جميع العاملين لخدمة كبار السن في قطاع الرعاية الاجتماعية، على الجهود المبذولة كافة.